

وقع جبران باسيل وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال منذ ايام قليلة على اتفاقية قد تكون حساسة أمنياً مع شركة أميركية متخصصة بالمسح الجوي للبنان (Aerial Surveys)

أن توقيع اتفاقية كهذه ليست من صلاحية وزير للطاقة فقط ، انما اضافة اليه يوقع عليها وزير الداخلية والدفاع ورئيس مجلس الوزراء وحتى رئيس الجمهورية . لان هذه العملية تتعلق مباشرة بالأمن القومي للبنان وذلك للأسباب التالية :

ان الشركة الاميركية متخصصة فقط بترجمة البيانات والقياسات الجيوتكنولوجية المتعددة (MMI - Multi-Measurement Interpretation) والمتعلقة بعلوم الأرض ، واختصاصها محدود نسبياً ، علاوة على ذلك انها لا تملك المعدات والأجهزة الكاملة ولا حتى الطائرات لتقوم بهذه الابحاث والمسح الجوي . وبالتالي ستقوم بتكليف شركة أخرى للقيام بالمسح المطلوب من قبلها بالتحليق فوق الأراضي اللبنانية لجمع المعلومات الفنية مستخدمين بذلك تقنيات الكترونية متطورة جدا . بعدها تقوم الشركة الأميركية (NEOS) بتحليل البيانات المستقساء من المعدات المذكورة ( كالجاذبية ، ومغناطيسية والكهرومغناطيسية ، الخ... ) ومن ثم تعريف الموارد الطبيعية على سبيل المثال : النفط ، الغاز (ليس بشكل دقيق نظراً لعمقهما) وتفضل لتعريف المعادن الثمينة والفوسفات ، الكبريت ، الحديد ، النحاس ، الأسلحة وغيرها من الكنوز الطبيعية وعلى أعماق مختلفة من الطبقات الأرضية التي هي ما دون 5000 قدم /1,500 كلم . وهذه المسح الجوي يفضل استخدامه لكشف المشاكل البيئية حول حقول النفط والمناجم ، وبالتالي ليس له ركيزة علمية للتنقيب عن النفط والغاز ، وانما يتسعمل كخلاصة ثانوية لبعض الابحاث الجيولوجية والجيوفيزيائية على سطح الأرض .

ان أي مسح جوي بquam لأي بلد كان، يجب أن يحظى بموافقة الجهات الرسمية الواردة أعلاه وليس بواسطة وزير مستقيل ليس له صلاحية ولا من اختصاصه الموافقة على القيام بعمل كهذا ، من هنا وجب توقيف والغاء هذا العقد قبل أن يضع العدو الاسرائيلي يده على بيانات الكنوز اللبنانية قد تكون غير النفط والغاز . تجدر الاشارة بان الاجهزة الالكترونية التي تحملها الطائرات المخصصة للمسح الجوي قد تكون متصلة باشارات ارسال مباشر مع شمال اسرائيل التي بدورها تقوم بتمشيط والاطلاع على بيانات شاملة ليس فقط لشمال لبنان وانما لكل لبنان من شماله الى جنوبه .

من هنا وجب اتخاذ جميع الاحتياطات لالغاء هذه الاتفاقية فوراً لأسباب سياسية حساسة . والواضح ان باسيل يجهل الأمور النفطية وخاصة المعقدة منها والمتعلقة بتكنولوجيا النفط ، اضافة الى جهله بحدود صلاحياته .  
وهنا السؤال :

أ- لماذا لزم عقد المسح الجوي الى الشركة الأميركية مباشرة وليس بواسطة استدرج عروض عن طريق طرح مناقصات عالمية بحسب القانون التجاري للبنان؟

ب- لماذا لزم العقد عن طريق شركة لبنانية خاصة (PETROSERV) وليس مباشرة مع وزارة الطاقة كما فعلت بعقود عمليات المسح البحري الذي قامت به شركتا "SPECTRUM" & "PGS" النروجيتين؟

ت- نحن نعلم وباعتراف علني على وسائل الاعلام اللبنانية ومن مسؤولين مقربين من جبران باسيل ، أن وزارة الطاقة جنت أرباحا فاقت 25 مليون دولار أميركي ، وهنا نتساءل : لماذا لم توقع وزارة الطاقة عقد المسح الجوي مع الشركة الأميركية مباشرة وعلى نفقة وزارة الطاقة كي تحصل بدورها " أي الوزارة" على المعلومات العلمية ومن ثم بيعها الى شركات التنقيب الأجنبية التي تدر أرباحا مضاعفة بدلا من تلزيم العقد الى الشركة الأميركية بالاشتراك مع شركة لبنانية خاصة (PETROSERV) والتي تخص الوزير باسيل المستقيل في وزارة تصريف أعمال ، مستقصين بذلك دور وزارة الطاقة من هذه العملية المربحة وحرمان الدولة اللبنانية من عائداتها ؟

### حلول عملية :

- الغاء عقد المسح الجوي فوراً وقبل فوات الأوان لانه لا فائدة منه في الوقت الحاضر.
- تلزيم المسح الجيوفيزيائي الأرضي الدراسات الجيولوجية والجيوكيميائية الأرضية عم طريق استدراج عروض من شركات أجنبية مؤهلة فنيا ومادياً ووفقا لقانون المناقصات في لبنان.
- اذا شاءت الدولة اللبنانية القيام مسح جوي كدراسة ثانوية ( ليست مهمة للتنقيب عن النفط) ، يمكن طرح مناقصات واستدراج عروض من عدة شركات أجنبية بحسب القانون اللبناني ولكن بعد الحصول على الموافقة من السلطات الأمنية المختصة والمسؤولين المذكورين أعلاه وليس موافقة منفردة من وزارة الطاقة لاغير.

فؤاد جواد

فؤاد جواد

خريج جامعة تكساس /الولايات المتحدة الاميركية  
مهندس جيولوجي ومستشار للنفط والغاز

[fuad@noqcl.com](mailto:fuad@noqcl.com)